

دور لجان المراجعة في زيادة فعالية الأداء البيئي للشركات الصناعية وانعكاس ذلك على التقارير المالية دراسة تطبيقية

محمد طلعت محمد حامد^(١) - نجوي أحمد إسماعيل السيسي^(٢)
محمد بهاء الدين عبد المنعم الصادق^(٢)

(١) طالب دراسات عليا، كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس

المستخلص

هدفت الدراسة إلى توضيح دور لجان المراجعة في زيادة فعالية الأداء البيئي للشركات الصناعية وانعكاس ذلك على جودة التقارير المالية ببورصة الأوراق المالية المصرية، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: هل يمكن للجان المراجعة أن تقوم بدورها في زيادة فعالية الأداء البيئي للشركات الصناعية مما ينعكس على جودة التقارير المالية وذلك من خلال عدة فروض.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية، حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصا لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة وهم من العاملين في جميع المستويات الإدارية بوزارة البلدية والبيئة بدولة قطر، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات، واختبار الفرضيات.

ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحثون بإجراء دراسة تطبيقية لاختبار فروض الدراسة والتي تمثلت فيما يلي: (الفرض الأول: لا توجد علاقة جوهرية بين دور ومسئوليات محددة للجان المراجعة وفعالية الأداء البيئي)، (الفرض الثاني: لا يوجد تأثير جوهري لفعالية الأداء البيئي على تحقيق جودة التقارير المالية)، (الفرض الثالث: لا يوجد تأثير جوهري لدور لجان المراجعة وفعالية الأداء البيئي على تحقيق جودة التقارير المالية). وذلك على عينة من شركات المساهمة المتداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية المصرية.

وتوصل الباحثون إلى سلبية فروض الدراسة حيث أثبتت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور لجان المراجعة وزيادة فعالية الأداء البيئية وانعكاس أثر هذه العلاقة على التقارير المالية ببورصة الأوراق المالية المصرية. ويوصي الباحثون بأنه من الموضوعات الهامة التي يجب الانتباه إليها هو ربط العلاقة بين دور لجان المراجعة في زيادة فعالية الأداء البيئي للشركات الصناعية وانعكاس ذلك على التقارير المالية ببورصة الأوراق المالية المصرية.

الكلمات المفتاحية: لجان المراجعة، الأداء البيئي، جودة التقارير المالية، بورصة الأوراق المالية المصرية.

مقدمة البحث

حظيت لجان المراجعة في الوقت الحالي باهتمام بالغ من الهيئات العلمية والدولية المتخصصة والباحثين، وخاصة بعد الاخفاقات والاضطرابات المالية في كبري الشركات العالمية، وذلك من خلال دورها في اعداد التقارير المالية وأثرها على وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات ودورها في دعم وظيفة المراجعة الخارجية وزيادة الاستقلالية لها (Shahzad, *et al*, 2019).

وقد أدى الإهتمام المتزايد بالدور الاجتماعي للشركات في ضوء تزايد الوعي والاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في العقود الاخيرة الى تحول الشركات من وجهه النظر الاقتصادية التقليدية الى الافصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية بجانب المعلومات المالية وذلك لتلبية احتياجات الاطراف اصحاب المصلحة (Al-Okaily, *et al*, 2019). كما أدى إلى الاهتمام بمرتببات التوجه نحو الافصاح عن التنمية المستدامة وفعالية الأداء البيئي بجودة التقارير المالية (Ashfaq and Rui, 2019).

ولقد شهدت الاسواق المتقدمة والناشئة اتجاها قويا نحو تبني (IFRS) مع نمو الاسواق المالية الدولية، وسعي الهيئات التنظيمية وعلى رأسها الاتحاد الاوروبي الى تحقيق القابلية للمقارنة على المستوى الدولي بين الشركات.

ومن الجدير بالذكر ان ١٣٥ دولة حاليا تطبق (IFRS) تطبيقا الزاميا وعلى رأسها دول الاتحاد الاوروبي و استراليا وجنوب افريقيا وسنغافورة وهونج كونج ونيوزيلندا، في حين أن هناك دول مازالت لم تطبق (IFRS) مثل الولايات المتحدة واليابان. وفي ظل حاجة البيئة المصرية الي الاندماج في الاسواق المالية العالمية وجذب الاستثمارات الأجنبية بهدف دعم الاقتصاد المصري، كان لابد من مواكبة تطور المعايير المحاسبية وتبني (IFRS) في مصر ونتج عن ذلك تضمين احدى عشر معيارا من (IFRS) في المعايير المصرية بنسختها المعدلة بالقرار الوزاري ١١٠ لعام ٢٠١٥ وهذا لا يغفل أن بداية تبني (IFRS) في مصر كانت ٢٠٠٦ بتضمين خمسة معايير من (IFRS) (هلالي، ٢٠١٨).

ومما سبق وجد الباحثون أنه من الموضوعات الهامة التي يجب الانتباه اليها هو ربط العلاقة بين دور لجان المراجعة في زيادة فعالية الأداء البيئي للشركات الصناعية وانعكاس ذلك على التقارير المالية ببورصة الأوراق المالية المصرية، وهذا ما سوف نتطرق له الدراسة الحالية محاولة من الباحثون اظهار العلاقة بين دور لجان المراجعة وزيادة فعالية الأداء البيئي وجودة التقارير المالية.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في أنه نتيجة لإنهيار الكثير من الشركات مما أدى إلى ضياع حقوق أصحاب المصالح بها وبصفة خاصة المستثمرين الحاليين وفقدان ثقة المستثمرين المرتقبين في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية وتقارير المراجعة الخارجية لهذه الشركات (بخيت، ٢٠١٨). كما أن عدم توجيه واهتمام بعض هذه الشركات تجاه فعالية الأداء البيئي وارتباطه بدور لجان المراجعة وأثره على جودة التقارير المالية التي يعتمد عليها المستثمرين في اتخاذ قراراتهم (هلالي، ٢٠١٨).

لذلك من خلال الدراسة الاستطلاعية وجد الباحثون أن المستثمرون وأصحاب المصالح في المشروعات الصناعية يتطلعون الى ضرورة توافر اليات الرقابة الملاءمة من أجل المحافظة على حقوقهم وتوفير الشفافية في جودة التقارير المالية المنشورة من خلال قيام لجان المراجعة بالدور المنوط بها على أكمل وجه في دعم جودة اجهزة المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في الشركات الصناعية وأيضا الاهتمام بارتباطها بفعالية الأداء البيئي مما يساهم في زيادة جودة التقارير المالية وهي ما تحاول الدراسة الوقوف عليه.

تساؤلات البحث

يتمثل السؤال الرئيسي في هل يمكن للجان المراجعة أن تقوم بدورها في زيادة فعالية الأداء البيئي وانعكاس ذلك على جودة التقارير المالية، ويتفرع من هذا السؤال التساؤلات التالية:

- ١) إلى أي مدى توجد علاقة بين لجان المراجعة والأداء البيئي؟
- ٢) ما الدور المحدد للجان المراجعة لزيادة فعالية الأداء البيئي؟
- ٣) ما مدى تأثير فعالية الأداء البيئي على جودة التقارير المالية؟
- ٤) ما مدى وجود علاقة بين لجان المراجعة والأداء البيئي مما يؤثر على جودة التقارير المالية؟

أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في محاولة توضيح دور لجان المراجعة في زيادة فاعليه الأداء البيئي للشركات الصناعية وانعكاس ذلك على القوائم المالية ويتم ذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- ١) تحديد مدى العلاقة بين لجان المراجعة والأداء البيئي؟
- ٢) إيضاح دور ومسئولية لجان المراجعة في زيادة فعالية الأداء البيئي؟

- ٣) بيان أثر فعالية الأداء البيئي على تحقيق جودة التقارير المالية؟
٤) تحديد مدى العلاقة بين لجان المراجعة والأداء البيئي مما يؤثر على جودة التقارير المالية؟

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث في التأكيد على أهمية دور لجان المراجعة في زيادة فعالية الأداء البيئي وانعكاس ذلك على تحسين جودة التقارير المالية، ويمكن إبراز أهمية البحث من خلال النقاط التالية:

- ١) أن الدراسة تمثل امتداداً للدراسات المحاسبية في مجال لجان المراجعة ومراجعة الأداء البيئي وجودة التقارير المالية، من خلال توضيح مفهوم وخصائص كل من لجان المراجعة ومراجعة الأداء البيئي وجودة التقارير المالية.
- ٢) أن الدراسة تتعرض لموضوع مهم وحديث في مجال المحاسبة والمراجعة، وهو دور لجان المراجعة في زيادة فعالية الأداء البيئي وانعكاس ذلك على وتحسين جودة التقارير المالية، مع تطبيق هذه الدراسة الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية الزام الشركات الصناعية بالإفصاح التام في القوائم المالية، وذلك من خلال تأكيدها أهمية التوسع في تطبيقها في البيئة الاقتصادية المصرية والاستفادة منها في تطوير الممارسة المحاسبية وتطوير مهنة المراجعة، وبالتالي تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في البيئة المحاسبية المصرية، التي ستعكس على قرارات المستثمرين وحركة سوق الأوراق المالية المصري.
- ٣) أن الدراسة تحاول تحديد مدى فعالية لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية من خلال بالاهتمام بدور الأداء البيئي وزيادة فعاليته والتحقق عما إذا كانت هذه اللجان ستؤدي إلى تخفيض تقارير المراجعة الخارجية التي تحتوى على تحفظات في شركات المساهمة الصناعية المصرية.

متغيرات وفروض البحث

متغيرات البحث توجد ثلاثة متغيرات

- الأول: المتغير المستقل وهو يتمثل في دور لجان المراجعة.
- الثاني: المتغير الوسيط وهو يتمثل في هو الأداء البيئي.
- الثالث المتغير التابع وهو يتمثل في جودة التقارير المالية.

فروض البحث وهي

- الفرض الأول: لا توجد علاقة جوهرية بين دور ومسئوليات محددة للجان المراجعة وفعالية الأداء البيئي.
- الفرض الثاني: لا يوجد تأثير جوهري لفعالية الأداء البيئي على تحقيق جودة التقارير المالية.
- الفرض الثالث: لا يوجد تأثير جوهري لدور لجان المراجعة وفعالية الأداء البيئي على تحقيق جودة التقارير المالية.

محدود البحث

انطلاقاً من طبيعة البحث وأهميته وأهدافه وافترضاته يتناول هذا البحث هذا الموضوع مع الالتزام بالحدود التالية:

- **الحدود المكانية:** سوف يعتمد الباحثون في تحديد مجال التطبيق على موضوع تفعيل الأداء البيئي فيما يتعلق بمفهومها وعلاقتها بلجان المراجعة وانعكاس ذلك على جودة التقارير المالية للشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية.
- **الحدود الزمانية:** سوف تقتصر عملية جمع البيانات على الفترة من سنة ٢٠١٥ الى ٢٠٢١ ويرى الباحث من وجهة نظره أن هذه الفترة كافية لتحقيق أهداف البحث.

منهجية البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فروضه، تم الاعتماد على كل من:

١- **المنهج الوصفي:** من خلال تحليل واستقراء أهم الدراسات والبحوث المتعلقة بمفهوم وأهمية دور لجان المراجعة، وأثر ذلك على زيادة فعالية الأداء البيئي وانعكاس ذلك على تحسين جودة التقارير المالية.

٢- **المنهج الاستنباطي:** والذي تم على أساسه وضع تصور مقترح لكيفية الربط بطريقة منطقية بين دور لجان المراجعة ومدى ارتباطهم بزيادة فعالية الأداء البيئي وأثر ذلك على تحسين جودة التقارير المالية.

٣- **المنهج التحليلي:** حيث يتناول الجزء الأول من الدراسة الإطار النظري الذي يعتمد على ما جاء في الكتب والدوريات العربية والأجنبية والدراسات المتخصصة وذلك ما تم نشره من قبل بعض الهيئات والمنظمات المصرية والأجنبية ذات العلاقة بهدف حصر دور لجان المراجعة في تفعيل الأداء البيئي للشركات الصناعية وانعكاس ذلك على جودة القوائم المالية.

أما الجزء الثاني فيتناول الدراسة الميدانية التي تم إجراؤها في الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية لبيان دور لجان المراجعة في زيادة فعالية الأداء البيئي للشركات الصناعية.

مصطلحات البحث

• **لجان المراجعة:** هي عبارة عن لجان يختارها مجلس إدارة الشركة ولا يقل أعضائها عن ثلاثة من المشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجال أعمال الشركة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين برئاسة أحدهم وإذا لم يتوافر لدى الشركة عدد كاف منهم يتم استكمال عضوية اللجنة من ذوي الخبرة، وتقوم اللجنة بأعمالها بصفة مستقلة عن إدارة الشركة

وتقدم اللجنة لمجلس إدارة الشركة مباشرة تقريراً شهرياً عن أعمالها ويتضمن مقترحاتها وتوصياتها (Al-Okaily and Naueihed, 2019).

- **فعالية الأداء البيئي:** هي عبارة عن نتائج قابلة للقياس لإدارة الجوانب البيئية للمؤسسة التي يمكن قياسها في إطار نظم الإدارة البيئية علي أساس سياسات المؤسسة، أهدافها وغاياتها البيئية، أو أية متطلبات أخرى للأداء البيئي (Aliyu, 2019).
- **جودة التقارير المالية:** إن الهدف الرئيسي من إعداد التقارير المالية هو توفير معلومات ذات جودة عالية في تلك التقارير تتعلق بنشاطات المؤسسات الاقتصادية والمالية وتفيد في صنع القرار الاقتصادي، وإن توفير معلومات عالية الجودة في التقارير المالية ستؤثر بشكل إيجابي على مقدمي رأس المال وغيرهم من أصحاب المصلحة لجعل الاستثمار والائتمان وقرارات تخصيص الموارد مماثلة لتعزيز كفاء السوق. وتشكل المعلومات المحاسبية ذات الجودة دوراً مهماً في تحقيق المصداقية في التقارير المالية وتساعد المستخدمين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الخاصة بهم (Shahzad, et.al,2019).

الدراسات السابقة

يستعرض الباحثون مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بالتطبيق على مجالات مختلفة وخلال سياقات متنوعة كما يلي ويهدف الباحثون من خلال هذه الدراسات إلى عرض الأفكار والمفاهيم الأساسية التي تناولتها هذه الدراسات، ثم استخلاص الملاحظات من خلال مراجعة هذه الدراسات:

هدفت دراسة (محمد، ٢٠١٦) ، إلى أهمية توجه بيئة الممارسة المحاسبية في الآونة الأخيرة نحو زيادة نطاق جودة الإفصاح المحاسبي عن الاداء البيئي فقط بعد قصور الدراسات عن الإفصاح المحاسبي والمسئولية الاجتماعية وتأثيرها على متطلبات أهداف التنمية المستدامة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر لكل من الإفصاح المحاسبي عن البعد

البيئي والمسئولية الاجتماعية عن التنمية المستدامة. كما توصلت إلى أنه هناك تأثيراً للمتغيرات البيئية المساعدة (التقارير المتكاملة، اليات ومبادئ الحكومة، معايير IFRS، قيمه المنشأة، البعد الاخلاقي، معقولية الارباح، مؤشرات الاداء الاجتماعي) على زيادة نطاقها الافصاح المحاسبي والمؤشر المصري لدعم متطلبات التنمية المستدامة وتقاريرها التي أصبحت مطلب للحفاظ على حقوق المجتمع المدني وكشفت النتائج عن أهمية زيادة نطاق المحافظة عن البعد البيئي و المسئولية الاجتماعية بغرض تجويد تقارير المستدامة.

وتناولت دراسة (يوسف، وابراهيم، ٢٠١٦) ، تأثير جودة شكل ومحتوى التقارير المالية السنوية على قرارات المستثمرين في السوق المالي المصري وقد تم قياس جودة المحتوى والشكل للتقارير المالية واثرها على قرارات المستثمرين بالتركيز على الارباح غير العادية التي تعتبر من اهم العوامل المؤثرة على قرارات المستثمرين. وقد استخدمت الدراسة التقارير المالية لـ ٤٠ شركة الاكثر نشاطا في البورصة المصرية لمدة خمس سنوات متصلة خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ الى عام ٢٠١٠ وهي الفترة ما قبل اندلاع ثوره ٢٥ يناير ٢٠١١ والتي شهدت مصر كلها من عدم الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة وعدم الاستقرار بورصة الاوراق المالية بصفة خاصة. وتوصلت نتائج الدراسة الى وجود تأثير شكل ومحتوى التقارير المالية على جودة التقارير المالية غير ان محتوى التقارير المالية اكثر تأثيرا على قرارات المستثمرين من شكل التقارير المالية.

كما هدفت دراسة (عبد الله، ٢٠١٦)، الى توضيح دور لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية. حيث تمثلت مشكلة الدراسة في أن تقارير المراجعة التقليدية التي تهتم بالجانب المالي فقط و قد لا تفي بحاجة مستخدمي التقارير مما تتطلب الامر تفعيل لجان المراجعة في إطار الحوكمة التي تساعد في زيادة جودة التقارير المالية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن لجان المراجعة تعمل على ضمان الإفصاح والشمولية في القوائم المالية، وتعمل على التناسق في توافر المعلومات لأعضاء مجلس الإدارة

وذلك لزيادة فعالية الرقابة على تصرفات الإدارة، ولجان المراجعة تساعد مجالس الإدارة في النهوض بمسؤولياتها القانونية تجاه الشركة.

وهدف دراسة (عرفة، ومليجي، ٢٠١٦)، إلى استكشاف طبيعة العلاقة بين الإفصاح عن التنمية المستدامة وجودة التقارير المالية بالإضافة إلى اختبار تأثير جودة نظم الحوكمة داخل الشركة على تلك العلاقة. واعتمدت الدراسة في قياس الإفصاح عن التنمية المستدامة على بناء مؤشر يتكون من ٤٦ عنصر، كما تم استخدام مقياس مجمع لجودة التقارير المالية يرتكز على ثلاث منهجيات مختلفة هي جودة الاستقطاعات الاختيارية، والتحفيز المحاسبي، وعدم تماثل المعلومات. واعتمدت الدراسة التطبيقية على أسلوب تحليل المحتوى فحص التقارير السنوية لعينة من ١١٦ شركة غير مالية مسجلة في البورصة السعودية خلال عام ٢٠١٥. وتوصلت نتائج هذه الدراسة إنه من بين المقاييس الثلاث لجودة التقرير المالي الإفصاح عن التنمية المستدامة يرتبط بكل من الاستحقاقات الاختيارية وعدم تماثل المعلومات، بينما لا يرتبط بالتحفيز المحاسبي. كما أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي على كفاءه نظام الحوكمة على العلاقة بين الإفصاح عن التنمية المستدامة وجودة التقرير المالي.

كما هدفت دراسة (Schneider & Maier, 2017)، إلى توضيح أثر المسؤوليات البيئية وأثرها على المعايير الدولية للتقارير المالية من خلال تشجيع هيئات المحاسبة على معالجة التنوع في الممارسة العملية في الإبلاغ عن المسؤوليات البيئية. عندما تحولت كندا إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في عام ٢٠١١، وطلبت الجهات التنظيمية الكندية من لجنة تفسير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تفسير ما إذا كان يجب أن يكون معدل الخصم لتقييم الالتزامات البيئية معدل خصم خاليًا من المخاطر. تسمح مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا (GAAP) الكندية القديمة، ومبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا (GAAP) الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك تنوع كبير في الممارسة. تختار حوالي ثلث الشركات التي يتم أخذ عينات منها معدل خصم أعلى،

مع تجنب حدوث زيادة كبيرة في الالتزامات البيئية عند الانتقال إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي. تشير الأدلة إلى أن هذه الشركات لديها مسؤوليات بيئية أكبر نسبياً وأن قرار سعر الخصم هو خيار استراتيجي.

وهدفت هذه الدراسة دراسة (Al-Shaer, et.al, 2017)، إلى توضيح محددات حجم الإفصاحات البيئية ونوعيتها، مع التركيز بشكل خاص على دور لجان المراجعة والتقارير المالية وأثار توصيات تقرير سميث لقانون حوكمة الشركات في المملكة المتحدة. وتم ذلك من خلال التحليل الكمي للعينات الكبيرة لشركات المملكة المتحدة FTSE350 للفترة 2007-2011. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الشركات التي لديها لجنة مراجعة عالية الجودة تقوم بإجراء عمليات إفصاح عالية الجودة. والشركات الأكبر حجماً التي لديها حملة أسهم كبيرة لديها إفصاحات أكبر، في حين أن جودة لجنة المراجعة لا تزيد من حجم الإفصاح.

وهدفت دراسة (عباس، 2017)، إلى اختبار العلاقة بين الإفصاح عن التقديرات المحاسبية وجودة التقارير المالية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية اعتماداً على عينة مكونة من 40 شركة وكذلك اختبار اثر كل من حجم الشركة وحجم مكتب المحاسبة والمراجعة على تلك العلاقة. واختبار فرض الدراسة والإجابة على تساؤلاتها تم الاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد. وتوصلت نتائج الدراسة إلى ان الإفصاح عن التقديرات المحاسبية يؤثر سلباً على جودة التقارير المالية، كما اشارت لعدم وجود تأثير معنوي لكل من حجم الشركة وحجم مكتب المحاسبة والمراجعة على تلك العلاقة.

كما هدفت دراسة (علي، 2017)، إلى اختبار اثر جودة التقارير المالية على كفاءة الاستثمار ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار عينة من 73 شركة من الشركات المصرية المقيدة بالبورصة المصرية خلال عامي 2008-2009. وقد توصلت الدراسة إلى ان 36% من الشركات تعاني من وجود استثمار اكثر من اللازم في حين ان الغالبية العظمى من شركات العينة والتي تمثل 64% تعاني من وجود استثمار اقل من اللازم وهو ما يعكس الصعوبات

التي تواجهها الشركات المصرية في الحصول على التمويل. كما توصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين جودة التقارير المالية والاستثمار الاكثر من اللازم الا انها لم تكن معنوية عند مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥%.

وهدفنا دراسة (عوض، ٢٠١٧) ، إلى تحليل وتقييم العلاقة بين الإفصاح عن الاداء البيئي والاداء المالي لأغراض التنمية المستدامة في منشآت الاعمال المصرية وتوضيح مدى التزام منشآت الاعمال بالإفصاح عن الاداء البيئي لأغراض التنمية المستدامة وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الإفصاح عن الأداء البيئي يؤدي إلى تحسين الاجراءات والسياسات الداخلية بما يوائم متطلبات التنمية المستدامة. كما أن الإفصاح عن الأداء البيئي يرتبط وبشكل كبير بالأداء المالي للمنشآت. وتساهم التقارير المتكاملة في تقديم صورة واضحة عن الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمنشأة مع وجود علاقة ايجابية بين التزام منشآت الاعمال بالإفصاح عن الأداء البيئي وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البيئة المصرية.

وتناولنا دراسة (عبد الباقي، ٢٠١٨)، العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية و الاستثمار الاجنبي المباشر في البيئة المصرية من وجهة نظر المستثمرين. وقد تم تصميم قائمه استقصاء لاختبار فرض الدراسة وتم توزيع قوائم الاستقصاء على عينة مكونة من ٥١ مستثمر. وتم استخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS لتحليل البيانات. وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والاستثمار الاجنبي المباشر في مصر.

وهدفنا دراسة (هلالي، ٢٠١٨)، إلى التحقق الميداني من ملائمة تطبيق المعايير المصرية المعدلة والمقابلة ل IFRS من وجهة نظر المتعاملين مع سوق المال في البيئة المصرية، وقد تم استخدام ستة مؤشرات للتحقق من ملائمة IFRS، وهي العرض الواضح، وتوافر التعبير الصادق في التقارير المالية لمخرجات IFRS، وإدارة الربحية، والقابلية للمقارنة، وكفاية الإفصاح المحاسبي، والتوقيت المناسب لتطبيق IFRS في مصر. وتوصلت نتائج

الدراسة الى وجود فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن عدم توافر كل من العرض الواضح والتعبير الصادق في التقارير المالية لمخرجات IFRS، في حين تم قبول باقي الفروض التي تشير الى انه لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن كل من قصور IFRS في الحد من إدارة الربحية، وتوافر القابلية للمقارنة، وكيفية الإفصاح المحاسبي، وعدم توافر التوقيت المناسب لتطبيق IFRS في البيئة المصرية.

وهدفت دراسة (هلال، ٢٠١٨) ، إلى أهمية تفعيل دور المحاسبة البيئية في تخفيض المخاطر البيئية الناجمة عن التلوث البيئي كمهنة هامة للمحاسبة من واجبها الارتقاء بوجهة النظر الداخلية لأية وحدة اقتصادية وتطوير المعلومات التي توضح دورها ضمن بيئتها ومساهمتها في توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات التي تكون حصيلتها الاستغلال الامثل للموارد والمحافظة على البيئة، فلا بد من وضع نظام معلومات يفصح عن المخاطر البيئية الناتجة عن التلوث البيئي. وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن تفعيل دور المحاسبة البيئية لكافة المخاطر التي تنتج عن أنشطة الوحدات واتخاذ القرارات الكفيل للحد منها ومعالجتها تعمل على تبني اجراءات بيئية نظيفة وسليمة عن طريق الادراك الشامل والمنظم لأنشطة الوحدة و بما ينسجم مع المتطلبات الدولية لحماية البيئة والمجتمع.

وتناولت دراسة (حامد، ٢٠١٨) ، تحديد الدور الرئيسي الذي تلعبه الأجهزة الرقابية العليا للكشف عن تقييم الاداء البيئي للمنظمات والتقرير عن الممارسات البيئية للشركات. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام عينة من اعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات لمعرفة دور الأجهزة الرقابية العليا في الكشف عن وتقييم الممارسات البيئية للشركات وقامت الدراسة بإعداد نموذج يوضح اجراءات الكشف والتقييم والتقرير عن الممارسات البيئية للشركات بواسطة اعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات واللازم لقياس وتحليل واعداد التقارير لأصحاب المصالح والتي تؤدي الى تحديد التكاليف والأرباح. وتوصلت الدراسة الى اهمية تفعيل دور الرقابة المالية للأجهزة الرقابية العليا من خلال الكشف عن ممارسات ادارة الارباح وذلك بالإفصاح

غير الحقيقي عن المنظمات البيئية لتجنب التكاليف السياسية التي تفرضها الحكومات على الشركات.

وتناولت دراسة (Chariri, et.al, 2019) ، تأثير الملكية المؤسسية ولجان المراجعة وأنواع الصناعة على الاستثمار البيئي. علاوة على ذلك، كما تناولت هذه الدراسة عواقب الاستثمارات البيئية على الأداء المالي للشركة. ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار عينة من ١٤٥ شركة مدرجة في بورصة إندونيسيا للأوراق المالية وحصلت على جوائز Proper الصادرة عن وزارة البيئة في جمهورية إندونيسيا في العام ٢٠٠٩-٢٠١٥. ثم تم تحليل البيانات باستخدام الانحدار اللوجستي الترتيبي والانحدار المتعدد. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الاستثمار البيئي تأثر بشكل كبير بأنواع الصناعة. ومع ذلك، لم تؤثر لجنة الملكية والمراجعة في الاستثمار البيئي. أخيرًا ، بينت النتيجة أن الاستثمارات البيئية أثرت بشكل إيجابي على الأداء المالي للشركة. ولقد تناولت هذه الدراسة الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا للأوراق المالية والتي حصلت على جوائز PROPER.

وهدفت دراسة (سكاك، وقريشي، ٢٠١٩) ، إلى إبراز مساهمة المراجعة البيئية في تحسين نظم الإدارة البيئية للمؤسسات بالاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي من خلال جمع المعلومات من مختلف المصادر العلمية من مراجع و كتب ودراسات أكاديمية و ميدانية. وتوصلت الدراسة إلى أنه نتيجة تزايد الاختلال في النظام البيئي الذي عرفه العالم والذي أدى الي تنامي الوعي البيئي لدى مختلف فئات المجتمع حيث ظهرت هيئات وجمعيات خاصة بحماية البيئة تمارس ضغوطات بسن قوانين وتشريعات تنطوي على عقوبات وغرامات بحق مسببي التلوث واستحداث معايير بيئية خاصة لهذا اصبح هدف حماية البيئة من الأهداف التي تسعى المؤسسات الاقتصادية الى تحقيقها وذلك من خلال التزامها بالمتطلبات البيئية وترسيخ الوعي البيئي وفي اطار التأكد من مدى احترام المؤسسات للقوانين والمعايير البيئية الصادرة من المنظمات والهيئات الوطنية الدولية الحكومية وغير الحكومية.

تناولت دراسة (Arthur, et.al, 2019)، استكشاف ما إذا كان هناك علاقة بين التركيز على ملكية الشركات وجودة التقارير المالية في بيئة تشمل جميع البلدان كدليل دولي. وهذا من خلال ستة مؤشرات للمحاسبة والمراجعة لإنشاء فهرس شامل لقياس جودة التقارير المالية على المستوى الدولي. وتوصلت النتائج الى وجود طبيعة غير خطية للعلاقة بين جودة التقارير المالية وهيكل الملكية. على وجه التحديد، تكون العلاقة سلبية في هيكل الملكية الموزع نسبياً مع عدم وجود مساهمين مسيطرين ، مما يعني أن التأثيرات الراسخة هي المسيطرة. عندما تتركز الملكية بدرجة كبيرة، لا سيما مع السيطرة على المساهمين الذين تتماشى مصالحهم مع مصلحة الشركة، تتحول العلاقة إلى تأثيرات إيجابية وتسيطر على المواعمة. كما إنه يعزز فهم دور تركيز الملكية في تحديد جودة التقارير المالية للبلد وله آثار مهمة على السياسة بالنسبة للإصلاحيين والمنظمين في البلدان المهمتين بشفافية التقارير المالية وجودة حوكمة الشركات.

وهدفت دراسة (Bananuka, et.al, 2019)، إلى تقديم تقرير عن نتائج دراسة تم إجراؤها لتحديد مساهمة فعالية مجلس الإدارة ورأس المال الفكري (IC) والموقف الإداري في اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في التمويل الأصغر. المؤسسات (مؤسسات التمويل الأصغر). ولتحقيق هدف الدراسة تم جمع البيانات من خلال استبيان استقصائي شمل ٦٧ مؤسسة من مؤسسات التمويل الأصغر أعضاء في رابطة مؤسسات التمويل الأصغر في أوغندا من خلال تحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن فعالية مجلس الإدارة و رأس المال الفكري (IC) تساهم بشكل إيجابي وكبير في اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. كما يرتبط الموقف الإداري بشكل إيجابي وكبير باعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، لكن قوتها التفسيرية مدرجة في التعاون الدولي.

كما هدفت دراسة (Alzeban, 2019)، إلى استكشاف تأثير خطوط تقارير المراجعة الداخلية وتنفيذ توصيات (التنفيذ) على جودة التقارير المالية. من خلال الحصول على البيانات من التقارير السنوية لـ ٢٠١ شركة مدرجة في المملكة المتحدة، وأيضًا من استبيانات الاستبيان التي أنجزها رؤساء تنفيذيون مراجعة الحسابات العاملون في تلك الشركات. يستخدم مقياسين كوكلاء لجودة التقارير المالية: المستحقات غير الطبيعية وجودة الاستحقاق. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه عندما تقدم المراجعة الداخلية تقاريرها مباشرة إلى لجنة المراجعة، يكون هناك تأثير إيجابي كبير على جودة التقارير المالية. على العكس، عندما تقدم المراجعة الداخلية تقاريرها إلى المدير التنفيذي (الرئيس التنفيذي) أو المدير المالي، يكون هناك تأثير سلبي على جودة التقارير المالية.

وهدفت دراسة (Bananuka, et.al, 2019)، إلى اظهار مدى أهمية مساهمة فعالية لجان المراجعة (AC)، والقوى المتماثلة والموقف الإداري في اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS). ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم جمع البيانات من خلال استبيان استقصائي لـ ٦٧ مؤسسة من مؤسسات التمويل الأصغر الأعضاء في رابطة مؤسسات التمويل الأصغر في أوغندا (AMFIU). وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن كل من فعالية لجان المراجعة والقوى المتماثلة والموقف الإداري تساهم بشكل كبير في اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ومع ذلك، تتدرج القوة التوضيحية للموقف الإداري في القوى المتماثلة وفعالية لجان المراجعة. كما تشير النتائج كذلك إلى أن فعالية لجان المراجعة تتوسط جزئيًا في العلاقة بين القوى المتماثلة وتبني المعايير الدولية للإبلاغ المالي. فيما يتعلق بمتغيرات التحكم، فإن الملكية وهيكل رأس المال ليس من كبار المتنبئين باعتماد معايير التقارير المالية الدولية.

الاطار النظري

أن فكرة تكوين لجان المراجعة قد ظهرت في الآونة الأخيرة نتيجة وجود بعض الضغوط التي تمارسها إدارة الشركات علي مراقب الحسابات الخارجي مما يؤثر سلباً علي استقلاله وحيادته خاصة إذا كانت الإدارة تملك سلطة تحديد أتعابه وسلطة عزله وبالتالي يمكن القول إن المحافظة علي استقلال مراقب الحسابات هي الأساس في نشأة فكرة وجود لجان المراجعة لكي تعمل كحلقة وصل للتنسيق بين عمل مراقب الحسابات والإدارة بصورة تؤدي إلي دعم استقلال مراقب الحسابات وزيادة فاعلية عملية المراجعة والرقابة الداخلية (النيهوم، ٢٠١٥).

ولقد ظهرت فكرة تشكيل لجان المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الهزات المالية الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية لشركة Robbins & McKesson والتي أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك للأوراق المالية New York Stock Exchange (NYSE) وهيئة تداول الأوراق المالية Securities and Exchange (SEC) بالتوصية بضرورة تشكيل لجنة مكونة من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه، وذلك كمحاولة لزيادة ودعم استقلاليته في إيداء الرأي في القوائم المالية التي تصدرها الشركات (Bananuka et.al, 2019)، وفي عام ١٩٦٧ أوصي معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) جميع الشركات العامة بضرورة إنشاء لجنة المراجعة بحيث تكون من ضمن مسؤولياته حل المشكلات التي قد تنشأ بين مراقب الحسابات وإدارة الشركة فيما يتعلق بالأمور المحاسبية وطريقة الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية، وفي عام ١٩٧٢ أوصت هيئة تداول الأوراق المالية شركات المساهمة بإنشاء لجان للمراجعة تكون عضويتها قاصرة فقط علي الأعضاء غير التنفيذيين من مجلس الإدارة (Al-Okaily and Naueihed, 2019).

كما ان البيئة التي تعمل فيها الشركات يجب ان تكون مجالا ملائما لتطبيق لجان المراجعة لضبط جوده التقارير المالية والتأكد من مصداقيتها وتدعيم استقلال عمل المراجع الداخلي والخارجي. حيث تقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية لتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من تطبيق لقواعد الحوكمة. كما ان لجان المراجعة لها دور بالوحدات الاقتصادية التي لديها لجان مراجعة قد انخفض بها معدل حدوث التصرفات المالية غير القانونية بجانب زياده درجه الثقة في معلومات القوائم المالية وخاصة الوحدات الاقتصادية المقيدة اسهمها في سوق الاوراق المالية. وأيضاً أهميتها في التحقيق من التزام الشركات الصناعية والعاملين بها بالسياسات والقوانين والتشريعات والأنظمة المحددة لمتطلبات الأداء البيئي (Al-Shaer, et.al, 2017).

ويهدد البيئة بصفة عامة خطران رئيسيان هما التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وخاصة النادرة منها ويعني استنزاف الموارد الطبيعية بالاستغلال غير الرشيد لها بهدف التحقيق تنمية سريعة دون الاهتمام بمصالح الاجيال القادمة وذلك من خلال استخدام الموارد الطبيعية والبيئية المتاحة مثل الماء والغابات والثروات المعدنية الكامنة في الارض مما يعرضها للنضوب حيث يزيد معدل استهلاكها عن ترميتها بما يؤدي الى استنفادها اذا كانت قابل للنفاد وسوء تخصيصها اذا كانت متجددة مع اعتباران كثير منها يتميز بالندرة النسبية مما ينعكس سلبيا على التنمية المستدامة (السيد، ٢٠١٦).

ويشمل القياس المحاسبي للأداء البيئي عدة مراحل تشمل اهتمام الوظيفة المحاسبية قبل بدء انشاء المشروع بإعداد دراسة الجدوى البيئية ضمن دراسة الجدوى الاجتماعية والاقتصادية للمشروعات الإنتاجية و تقدير التكلفة والمنفعة البيئية و قياس التكلفة الرأسمالية والجارية للتخلص من التلوث و اعداد حسابات التكلفة الاجتماعية الفعلية التي تحدثها المشروعات وتأثيرها السلبى رأسيا على الانسان والنبات والطقس والتربة، واعداد حسابات التكلفة الاجتماعية للمشروعات التي تمتد اثارها السلبية افقيا على الاجيال التالية للإنسان والحيوان

والنبات، واعداد حسابات قياس صافي العائد الاقتصادي بعد مواجهه اثار التلوث لهذه المشروعات واعداد تقارير الموازنة بين التكلفة الاجتماعية الحالية والمستقبلية التي يتحملها المجتمع بين العائد الاقتصادي والاجتماعي وما يترتب على ذلك من اتخاذ القرار السليم الذي يطبق القواعد ويجنب المجتمع للأخطار التي يمكن ان تصيب الأجيال الحالية والقادمة (حسن، ٢٠١٨).

وأكدت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) على ضرورة توافر المحتوى المعلومات عن الاداء البيئي ولم يتم ترجمة ذلك في صورته معايير او ارشادات من الجمعيات والهيئات المختصة بالإصدارات المحاسبية رغم قناعة المحاسبين بوجود تأثير لمنظمات الأعمال على البعد البيئي يخالف التقارير المنشورة ولا يوجد افصاح محاسبي للاداء البيئي في تقارير غير مالية (عرفة ومليجي، ٢٠١٦).

وتعتبر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) عن الإفصاح المحاسبي من الجهود الدولية الحديثة والتي اثبتت نجاحها في احداث جودة للأرباح، وانصب محور اهتمام تلك المعايير على تحسين جودة الأرباح وحماية المستثمرين دون حماية المجتمع المدني من الاضرار والملوثات البيئية، وكان من المنتظر ان يساعد المعيار رقم ٦ منها ان يلتزم الشركات بتوسيع نطاق الإفصاح والاتجاه نحو الاقتصاد العادل عند تبني بعض القضايا المحاسبية المنوطة بنفقات الاستكشاف مثل الإفصاح عن التكنولوجيا المستخدمة في تقدير الاحتياطات والإفصاح عن التقارير المقدمة من اطراف خارجية محايدة لمراجعة تقدير الاحتياطات الا انه يؤخذ عليها عدم التعرض لمشاكل الإفصاح عن الاضرار البيئية والتلوث البيئي (حسن، ٢٠١٨).

ولقد حرصت عديد من الدول على الاهتمام بالاعتراف بالقياس والافصاح المحاسبي عن قضايا البيئة في القوائم المنشورة للشركات ومنظمات الاعمال التي تمارس عمليات للتصنيع تضر البيئة، ومنها (الاتحاد الأوربي، الدنمارك، هيئة سوق المال الأمريكية، فرنسا، المانيا، المملكة المتحدة).

واشترطت منظمة المعايير الدولية (ISO) منح شهادة (ISO) للشركات الملتزمة بمعايير الأداء البيئي والتي تراعي في المقام الأول حقوق المجتمع المدني والحد من التلوث البيئي، واستطاعت هذه المنظمة الزام بعض الشركات على الافصاح المحاسبي والمحافظة على البعد البيئي والالتزام بمعايير الإدارة البيئية (EMS) (Schneider, 2017).

وإذاء هذه الجهود المبذولة من بعض دول العالم والجمعيات المعنية بتطوير الافصاح المحاسبي ما زالت تلك الجهود غير مفعلة لافتقادها ثقة الالزام بوسطه معيار دولي يلقي القبول العام اذا ما تم طرحه لان جميع الدول ترغب في وجود حماية بيئية، ورغم انتشار معايير (IFRS) في معظم دول العالم الا ان هناك مطالب بإصدار معيار يختص بالإفصاح عن البعد البيئي او اجراء تعديلات في المعيار رقم ٦ من (IFRS) في الصناعات الاستخراجية بما يضمن تحقيق التوازن البيئي الذي ينظم العلاقة بين منظمات الأعمال والبيئة بحيث تمتد الحماية من المستثمرين لتشمل حماية حقوق المجتمع المدني (Al-Shaer, et. Al., 2017).

إجراءات البحث

أولاً: مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في جانبه الميداني من خلال ثلاث مجموعات كالتالي:

١- تتمثل في مجموعة من شركات المساهمة المسجلة اسمها في بورصة الأوراق المالية المصرية: وتتمثل في أعضاء مجالس الإدارة ورؤساء الحسابات والمحاسبين الماليين

والمراجعين والمستثمرين في بعض القطاعات مثل (قطاع الأسمنت، والبتروكيماويات، والمطاحن، وقطاعات أخرى) والمقيدة أسهمها ببورصة الأوراق المالية المصرية، والخاضعة لمراجعة الجهاز المركزي للمحاسبات. وتم اختيار شركتين من كل قطاع من تلك القطاعات نظرا لارتباط تلك الشركات وتأثيرها المباشر على البيئة، وبناء على ما ورد بتقارير مراجع الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات من آثار سلبية يمكن معالجتها، وحيث يعتبر الجهاز المركزي هو الجهاز الرقابي الأعلى المنوط بمراجعة الأنشطة المتعلقة للبيئة بشركات المساهمة التي تقع في نطاق فحصه طبقا لقانون انشائه في مصر.

٢- **يتمثل في أعضاء هيئة التدريس في بعض كليات التجارة بالجامعات المصرية في نطاق القاهرة الكبرى:** إيماناً من الباحث بالدور الذي يلعبه أعضاء هيئة التدريس بالارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة، فقد حرص الباحثون على استطلاع آراءهم في قائمة الاستقصاء وذلك باعتبار أنهم يمثلون الجانب الفكري والأكاديمي. حيث يتمثل المجتمع في أعضاء هيئة التدريس بجامعات (القاهرة- عين شمس- حلوان) بإجمالي (٢٣) عضو هيئة تدريس.

٣- **يتمثل في مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى:** حيث يتم اختيار عينة الدراسة بحيث تمثل مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى لما تتطلبه الدراسة من أهمية لأخذ آراء أعضاء لجان المراجعة والمسؤولين عن مراجعة الأداء البيئي للشركات الصناعية ومراقبي الحسابات و معدّي التقارير المالية والمراجعين الداخليين والخارجيين، وهذا من خلال امكانات يفترض توافرها في المكاتب الكبرى أكثر من غيرها من المكاتب المتوسطة والصغيرة الحجم، وقد تم اختيار مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى التي تقع في نطاق القاهرة الكبرى وعددها ١٧ مكتب.

ثانياً: عينة الدراسة: من خلال الشركات الواردة بمجتمع الدراسة تم اختيار عينة الدراسة كالاتي:

عينة المجتمع الأول: تم اختيار عينة الدراسة من القطاعات الثلاثة للشركات التي ورد في تقرير مراجع الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات أنها تقوم باحداث أثار سلبية لانشطتها البيئية المختلفة، وعددها ٦ شركات من إجمالي ٢١ شركة بالقطاعات الثلاثة من أعضاء مجلس الادارة و مراجع الحسابات ومعد التقرير ومديري الادارات بإجمالي ١٥٠ مفردة وهي كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (٣): بيان لمفردات عينة مجتمع الدراسة

م	البيان	م	البيان
١	الشركة القومية للأسمنت	٢	شركة مصر للأسمنت
٣	شركة مطاحن شمال القاهرة	٤	شركة مطاحن مصر الوسطى
٥	شركة مصر لصناعة الكيماويات	٦	شركة الصناعات الكيماوية المصرية "كيما"

المصدر: إعداد الباحث

وتتمثل المفردات عينة الدراسة بالشركات كما هو موضح بالجدول الاتي

جدول رقم (٤): بيانات لمفردات عينة الدراسة بالشركات

م	البيان	العدد	عدد الشركات	اجمالي كلى
١	أعضاء مجلس الإدارة	٢٠	٦	٩٠
٢	مراجع داخلي	٤١		٦
٣	معد تقارير	٢٨		٦
٤	مديري الإدارات	٣٠		٤٨
اجمالي المفردات			٦	١٥٠

المصدر: إعداد الباحث

عينة المجتمع الثاني وتنقسم إلى كلاً من :

(أ) تم اختيار أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة - عين شمس - حلوان) بقسم المحاسبة والمراجعة وتم عمل حصر شامل لهم وبلغ عددهم (٢٠١) عضو هيئة تدريس وتم اخذ عينة وعددها (٨٠) مفردة.

(ب) تم اختيار مكاتب المحاسبه والمراجعه الكبرى لما تتطلبه مراجعه الاداء البيئي من امكانات يفترض توافرها في المكاتب الكبرى وعددها ١٧ مكتبا بمعدل أربع مفردات بكل مكتب. ليصبح اجمالي مفردات العينة بمكاتب المحاسبه والمراجعه (٥٨) مفردة يصبح اجمالي مفردات عينات البحث (٢٠٠) مفردة.

بعد تحديد مفردات عينة الدراسة في كل مجتمع على حدة يتم تفرغهم بجدول مجمع لتحديد اجمالي مفردات العينة كما هو موضح كالاتي:

جدول رقم (٥): بيان بإجمالي مفردات عينة الدراسة

م	البيان	الاجمالي الكلي
١	المجتمع الأول: الشركات	١٥٠
٢	المجتمع الثاني: اعضاء هيئة التدريس	٨٠
٣	المجتمع الثالث: مكاتب المحاسبة والمراجعة	٥٨
	اجمالي المفردات	٢٨٨

المصدر: إعداد الباحث

ومن الاجراءات التي اتبعت في توزيع قوائم الاستقصاء على عينة الدراسة الاتي:
قام الباحثون بتوزيع قائمة استقصاء على الشركات بالقطاعات الثلاثة (الأسمنت - البتروكيماويات - المطاحن، أخرى) وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية و مكاتب المحاسبة والمراجعة المشاركين في الدراسة عن طريق المقابلات الشخصية كما هو مبين في الجدول الاتي:

جدول رقم (٦): بيان بعدد قوائم الاستقصاء الموزعة على الشركات وأعضاء هيئة التدريس ومكاتب المحاسبة والمراجعة

عينة الدراسة	عدد قوائم الاستقصاء الموزعة	عدد قوائم الاستقصاء المعادة والمقبولة	عدد قوائم الاستقصاء المعادة وغير المقبولة	نسبة قوائم الاستقصاء المعادة وغير المقبولة
أولاً: الشركات	١٥٠	١١٩	٣١	٧٩%
ثانياً: أعضاء هيئة التدريس	٨٠	٢٣	٥٧	٢٨%
ثالثاً: مكاتب المحاسبة والمراجعة	٥٨	٥٨	-	١٠٠%
الإجمالي	٢٨٨	٢٠٠	٨٨	

المصدر: إعداد الباحث

ثالثاً: أساليب جمع البيانات وتصميم قائمة الاستقصاء: اعتمد الباحثون في الدراسة الميدانية على أسلوب الاستقصاء حيث قام الباحثون بإعداد هذه القائمة على شكل أسئلة تم صياغتها في ضوء فروض وأهداف الدراسة حيث توفر قائمة الاستقصاء إمكانية الحصول على بيانات صريحة لقياس الاتجاه والرأي من الأطراف المتعاملة في مراجعة الأداء البيئي ومدى الفوائد المتوقعة من تطبيقها مع مراعاة تقليل الالفاظ المستخدمة في الأسئلة ووضوحها ودقة عملها وترتيبها وتسجيل الاستجابات فيها بما يكفل للباحث الحصول على مواقف متجانسة لكافة اطراف المنظومة ومن أساليب جمع البيانات المتبعة ايضاً.

(أ) المقابلات: حيث يستخدم هذا الأسلوب للحصول على معلومات مباشرة أولية وصريحه تدعم الحصول على حقائق تخدم الدراسة حيث يوجد شكلان للمقابلات والاستفسارات هما:

الأول: المقابلات الشخصية المباشرة.

الثاني: المقابلات غير الشخصية عن طريق الاتصال التليفوني أو الفاكس.

وقد اعتمد الباحث على النوعين في المقابلات وذلك لتحديد حجم المجتمع تمهيدا لتحديد حجم العينة موضوع الدراسة وللإجابة على بعض الأسئلة الواردة في قائمة الاستقصاء للحصول على معلومات أكثر وضوحا.

(ب) **قوائم الاستقصاء:** حيث يرتبط استخدام قوائم الاستقصاء بالمقابلات والاستفسارات حيث يسمح أسلوب المقابلات الشخصية بالكثير من الاستفسارات لذلك تم استخدام الأسلوب الأول مع قوائم الاستقصاء.

وتكونت قائمة الاستقصاء من ثلاثة محاور، المحور الأول: دور ومسئوليات محددة للجان المراجعة وفعالية الأداء البيئي، حيث تكون من مجموعة من الاستفسارة عبارة عن ٢٠ استفسار. المحور الثاني: فعالية الأداء البيئي على تحقيق جودة التقارير المالية، حيث تكون من مجموعة من الاستفسارة عبارة عن ٢٣ استفسار. المحور الثالث: الآراء حول دور لجان المراجعة في زيادة فعالية الأداء البيئي وتحقيق جودة التقارير المالية، حيث تكون من مجموعة من الاستفسارة عبارة عن ١٨ استفسار.

وتم بعد ذلك التطبيق على عدد من شركات المساهمة المسجلة في البورصة المصرية "قطاعات الأسمنت والبتروكيماويات والمطاحن" وكذلك أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بالجامعات المصرية الحكومية والتي تقع في نطاق القاهرة الكبرى، وايضا للمكاتب الكبرى للمحاسبة والمراجعة والتي تقع في نطاق القاهرة الكبرى، من أجل تحديد ما تفصح عنه الشركات من افصاحات بيئية. وتم اعداد استمارة استقصاء وتوزيعها واستخدام برنامج حزمة التحليل الاحصائي للعلوم الاجتماعيه (SPSS) عند تحليل البيانات.

(ج) **الصدق الظاهري لأداة الدراسة:** يعد هذا الاسلوب الخطوة الأولية للتأكد من صدق أداة الدراسة، حيث يعني هذا الاسلوب صدق مفردات الاختبار وارتباطها بالظاهرة المقاسة وتمثيلها لجميع الجوانب المفترض قياسها في الظاهرة كما يعتمد هذا الاسلوب على التحكم الكلي التخميني. يستخدم هذا الاسلوب لمعرفة مدى تمثيل أداة القياس (الاستبانة) للنطاق

السلوكي للظاهرة المراد الاستدلال عليها، إذ يجب ان يكون المحتوى ممثلاً تمثيلاً جيداً لنطاق المفردات الذي يتم تحديده مسبقاً (المجتمع)، فإن ذلك يتطلب أدلة منطقية وليست إحصائية وهذا يعتمد على الأحكام التقييمية لمجموعة من المحكمين ذوي الخبرة والمختصين بالظاهرة قيد البحث ويطلب منهم ابداء وجهة نظرهم في محتويات أداة الدراسة وادخال التعديلات اللازمة من وجهة نظرهم (لبد، ٢٠٠٥).

وبناءً على ذلك تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين من مختلف الجامعات والتخصصات، حيث قدم السادة المحكمين العديد من التعديلات على أداة الدراسة، وقام الباحثون بالأخذ بهذه التعديلات وإعادة صياغة الاستبانة في ضوء الملاحظات التي قدمها المحكمين حتى اخذت الاستبانة شكلها النهائي.

١- **صدق الأبعاد الفرعية:** يتم حساب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية للاستبانة والمجالات أو الفروض المكونة لها للتأكد من صدق أداة الدراسة باستخدام طريقه صدق الأبعاد الفرعية. حيث يتضح من خلال النتائج بالجدول رقم (٧) ان معاملات الارتباط على مستوى المجالات ككل بلغ معامل ارتباط للمجالات الثلاثة بالدرجة الكلية للاستبانة المحور: الفرض الأول (٠,٩٥٠)، المحور الثاني : الفرض الثاني (٠,٨٩٠) المحور الثالث : الفرض الثالث (٠,٩٦٠)، وكانت جميع معاملات الارتباط (الصدق) ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) ويشير ذلك لوجود درجة جيدة من صدق الأبعاد الفرعية والمجالات الرئيسية للبيانات التي تم جمعها من افراد مجتمع الدراسة.

جدول رقم (٧): معاملات الارتباط (الصدق) بين الدرجة الكلية للإستبانة والمجالات الفرعية للمحاور الثلاثة (الفروض الثلاثة)

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	عدد الفقرات	الأبعاد
٠,٠٠٥	٠,٩٥٠	٢٠	المحور الأول : الفرض الأول
٠,٠٠١	٠,٨٩٠	٢٣	المحور الثاني : الفرض الثاني
٠,٠٠١	٠,٩٦٠	١٨	المحور الثالث : الفرض الثالث

دال أحصائياً عند مستوى ٠,٠٥

٢- تحليل الثبات كرونباخ: يقصد به استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أى انه يعطى نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة ولإجراء اختبار الثبات لأسئلة الاستبانة تستخدم احدى معاملات الثبات مثل معامل الفا كرونباخ، ومعامل الثبات يأخذ قيم تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فاذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فان قيمة هذا المعامل تساوي الصفر والعكس صحيح حيث اذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، وعليه فانه كلما اقتربت قيمة معامل الثبات من الواحد الصحيح دل ذلك على وجود ثبات في البيانات (استجابات مفردات العينة).

جدول رقم (٨): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

معامل الثبات	المحور
٠,٩٣٠	المحور الأول: الفرض الأول
٠,٨٧٠	المحور الثاني : الفرض الثاني
٠,٩٨٠	المحور الثالث: الفرض الثالث
٠,٩٨٥	الثبات الكلي

يوضح الجدول رقم (٨) أن مقياس الدراسة يتمتع بثبات مقبول إحصائياً، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلية (ألفا) (٠,٩٨٥) وهي درجة ثبات عالية، كما ترواحت معاملات ثبات أداة الدراسة ما بين (٠,٨٧٠ ، ٠,٩٨٠) وهي معاملات ثبات مرتفعة يمكن الوثوق بها في تطبيق الدراسة الحالية. وبشكل عام نلاحظ أن معامل الثبات الكلي للأستبانة بطريقة ألفا

كرونباخ بلغ (0,985)، وتشير جميع النتائج السابقة لوجود درجة مرتفعة من الثبات في البيانات التي تم جمعها من أفراد الدراسة، وعليه يمكن الاعتماد عليها وتحليلها وتفسير نتائجها وتعميمها على مجتمع الدراسة.

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة: قام الباحثون باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences، والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS) للتحليل الإحصائي للحصول على النتائج الإحصائية ومعالجة البيانات والتوصل إلى الإجابات الصحيحة التي تتناسب مع موضوع الدراسة الحالية، لاستخلاص أهم النتائج والتوصيات. وتم استخدام وحساب المقاييس الإحصائية التالية:

(1) تحليل الصدق والثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha) للتحقق من ثبات أداة الدراسة.

(2) التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة.

(3) معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation) للتحقق من صدق أداة الدراسة، وذلك بإيجاد العلاقة بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه.

(4) المتوسط الحسابي (Mean) وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن المحاور الرئيسة.

(5) تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي.

٦) تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد والبسيط (Multiple Regression Simple)، للتعرف على دور لجان المراجعة في زيادة فعالية الأداء البيئي للشركات الصناعية وانعكاس ذلك على جودة التقارير المالية.

نتائج الدراسة

نتائج الفرض الرئيسي الأول:

ينص الفرض الرئيسي الأول على أنه: " لا توجد علاقة جوهرية بين دور ومسئوليات محددة للجان المراجعة وفعالية الأداء البيئي بالشركات الصناعية بسوق الأوراق المالية بالبورصة المصرية"

وبشكل عام نلاحظ من الجدول التالي (٢٠) وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ بين "دور ومسئوليات محددة للجان المراجعة وفعالية الأداء البيئي" حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٩٥٣)، كما نلاحظ ان قيمة معامل انحدار المتغير المستقل بين "دور ومسئوليات محددة للجان المراجعة" ككل بلغت (٠,٥٣٠) وكان مستوى الدلالة أقل من ٠,٠٥ وهذا يعني وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين "دور ومسئوليات محددة للجان المراجعة وفعالية الأداء البيئي" عند مستوى ٠,٠٥. كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد بلغت (٠,٧٤٥) وتعني هذه القيمة أن "دور ومسئوليات محددة للجان المراجعة" تفسر ما نسبته ٧٤% من التباين في المتغير الوسيط "فعالية الأداء البيئي" والنسبة المتبقية تعزى لعوامل ومتغيرات أخرى غير مدرجة بالنموذج بالإضافة للخطأ العشوائي للتقدير. وبذلك نستنتج قبول الفرضية التي تنص على "وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ بين دور ومسئوليات محددة للجان المراجعة وفعالية الأداء البيئي بالشركات الصناعية بسوق الأوراق المالية بالبورصة المصرية". أي قبول الفرض البديل للفرض الأصلي الموضوع بالدراسة.

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين دور ومسئوليات محددة للجانب
المراجعة وفعالية الأداء البيئي

Sign.	F	معامل التحديد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	قيمة اختبار "t"	معاملات الانحدار	المتغيرات
٠,٠٠٠	٤١,٢٤	٠,٧٤٥	٠,٩٥٣	٠,٠٠٠	٦,١٧	*٠,٥٣٠	الفرض الأول

* التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥.

نتائج الفرض الرئيسي الثاني:

ينص الفرض الرئيسي الثاني على أنه لا يوجد تأثير جوهري لفعالية الأداء البيئي على تحقيق جودة التقارير المالية بالشركات الصناعية بسوق الأوراق المالية بالبورصة المصرية

وبشكل عام نلاحظ من الجدول التالي (٢١) وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ بين "تأثير فعالية الأداء البيئي على تحقيق جودة التقارير المالية" حيث بلغت قيمه معامل الارتباط (٠,٨٩٠)، كما نلاحظ أن قيمة معامل انحدار المتغير الوسيط "تأثير فعالية الأداء البيئي" بلغت (٠,٦٥٠) وكان مستوى الدلالة أقل من ٠,٠٥ وهذا يعني وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين "تأثير فعالية الأداء البيئي على تحقيق جودة التقارير المالية" عند مستوى ٠,٠٥. كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد بلغت (٠,٦٢١) وتعني هذه القيمة أن بين "تأثير فعالية الأداء البيئي" تفسر ما نسبته ٦٢% من التباين في المتغير التابع (تحقيق جودة التقارير المالية) والنسبة المتبقية تعزى لعوامل ومتغيرات أخرى غير مدرجة بالنموذج بالإضافة للخطأ العشوائي للتقدير. وبذلك نستنتج قبول الفرضية التي تنص على "وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ في العلاقة بين فعالية الأداء البيئي على تحقيق جودة التقارير المالية بالشركات الصناعية بسوق الأوراق المالية بالبورصة المصرية". أي قبول الفرض البديل للفرض الأصلي الموضوع بالدراسة.

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير فعالية الأداء البيئي على تحقيق جودة التقارير المالية

المتغيرات	معاملات الانحدار	قيمة اختبار "t"	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	معامل التحديد	معنوية النموذج	
						F	Sig.
الفرض الثاني	* ٠,٦٥٠	٩,٢٤	٠,٠٠٠	٠,٨٩٠	٠,٦٢١	٤٥,٠٥٨	٠,٠٠٠

* التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥.

الفرض الرئيسي الثالث:

ينص الفرض الرئيسي الثالث على أنه " لا توجد فروق جوهرية بين الآراء حول دور لجان المراجعة في زيادة فعالية الأداء البيئي وتحقيق جودة التقارير المالية بالشركات الصناعية بسوق الأوراق المالية بالبورصة المصرية"

وبشكل عام نلاحظ من الجدول التالي (٢٢) وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ بين "الآراء حول دور لجان المراجعة في زيادة فعالية الأداء البيئي وتحقيق جودة التقارير المالية" حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٩١٠)، كما نلاحظ ان قيمة معامل انحدار المتغير المستقل "دور لجان المراجعة في زيادة فعالية الأداء البيئي" بلغت (٠,٣٢٥) وكان مستوى الدلالة أقل من ٠,٠٥ وهذا يعني وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين "دور لجان المراجعة في زيادة فعالية الأداء البيئي" على جودة التقارير المالية عند مستوى ٠,٠٥. كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد بلغت (٠,٣٢٠) وتعني هذه القيمة أن "دور لجان المراجعة في زيادة فعالية الأداء البيئي" تفسر ما نسبته ٣٢% من التباين في المتغير التابع (جودة التقارير المالية) والنسبة المتبقية تعزى لعوامل ومتغيرات أخرى غير مدرجة بالنموذج بالإضافة للخطأ العشوائى للتقدير. وبذلك نستنتج قبول الفرضية التي تنص على "وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ بين الآراء حول دور لجان المراجعة في زيادة فعالية الأداء

البيئي وتحقيق جودة التقارير المالية بالشركات الصناعية بسوق الأوراق المالية بالبورصة المصرية". أي قبول الفرض البديل للفرض الأصلي الموضوع بالدراسة.
نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين الآراء حول دور لجان المراجعة في زيادة فعالية الأداء البيئي وتحقق جودة التقارير المالية

المتغيرات	معاملات الانحدار	قيمة اختبار "F"	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	معامل التحديد	معنوية النموذج	
						Sig.	F
الفرض الثالث	* ٠,٣٢٥	١١,٠٢	٠,٠٠٠	٠,٩١٠	٠,٣٢٠	٣٠,٤٩	٠,٠٠٠

* التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥.

توصيات الدراسة

يوصي الباحثون بمجموعة من التوصيات على النحو التالي:

- أهمية لجوء المؤسسات الى الاعتماد على مراجعة الأداء البيئي باعتباره نشاط يعمل على فحص عمليات المؤسسة لمعرفة التأثيرات البيئية من اجل المحافظة على البيئة عن طريق تقديم توصيات لاتخاذ الاجراءات التصحيح اللازمة.
- ضرورة إجراء المزيد من البحوث و الدراسات التي تتناول الجوانب المختلفة لأداء لجان المراجعة وأثرها على القياس والإفصاح المحاسبي البيئي وتكوين لجان المراجعة وتفعيل دورها لتعمل بكفاءة عالية، إتباع الطرق والسياسات المعمول بها لدي الشركات للتقليل من مخاطر التلاعب بالأرقام المالية مما يجود الإفصاح بها.
- ضرورة قيام هيئة سوق المال و المنظمات المهنية والمهتمين بنشر الوعي بأهمية اعداد تقارير ماليه ذات جودة عالية عن الأداء البيئي لها بما يساعد على اظهار الصورة الحقيقية للشركة و بما يمكن من الحصول على التمويل اللازم لاستغلال الفرص الاستثمارية المربحة. كما يجب العمل على زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية عن طريق

- الاهتمام بوجود معايير المراجعة عالية الجودة ووجود منشآت مهنية متخصصة ومستقلة للمراجعة مما يؤدي على الوصول الى جودة التقارير المالية.
- ٤) ضرورة قيام المنظمات المهنية للجان المراجعة بتطوير قاعدة معلومات الكترونية تمكن أعضائها من الاتصال الدوري المستمر بتلك المنظمات وتفعيل محور التعلم الذاتي عن بعد وتبادل الخبرات وكذلك سبل مواجهة بعض المواقف التي قد يتعرض لها عضو لجنة المراجعة في الواقع العملي والتعرف على المستجدات المهنية في مجال لجان المراجعة.
- ٥) الإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة ضمن التقرير السنوي للشركة حيث ينبغي أن يرفق تقرير لجنة المراجعة ضمن القوائم المالية وتقرير المراجع الخارجي.
- ٦) العمل على تطوير نظام معلومات لجان المراجعة في الشركات المصرية من خلال ارتكاز مهام لجان المراجعة على أساليب وأدوات نظم المعلومات.
- ٧) ضرورة تكوين لجان المراجعة لضمان الإفصاح والشمولية في القوائم المالية، وتوفير التناسق في المعلومات المتوافرة لأعضاء مجلس الإدارة لزيادة فعالية الرقابة على تصرفات الإدارة، وضرورة توفر الشفافية على مستوى المعلومات المتعلقة بنتائج وأداء الشركات وضرورة تجانسها وحتمية نشر المعلومات الخاصة بالشركات لكافة المتعاملين في السوق والعامة وبصفة منتظمة.

المراجع

- بخيت، محمد بهاء الدين محمد ، (٢٠١٨)، "دراسة تأثير أنشطة لجان المراجعة على الإفصاح الاختياري في التقارير المالية - دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة في البورصة"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعه عين شمس، المجلد ٢٢، العدد ٤، ص.ص ٩٤٠-٩٩١.

حامد، داليا فتحي ، (٢٠١٨)، "نموذج مقترح لقياس دور الأجهزة الرقابية العليا في الرقابة على الأداء البيئي للمنظمات: دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٢، العدد ٣، ص.ص ٣٢-٥١.

سكاك، مراد ، قريشي، كنزة ، (٢٠١٩)، "دور المؤسسات في تحسين الأداء البيئي والتغيرات المناخية: المراجعة البيئية كألية لتحسين نظم الإدارة البيئية"، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية - رماح، ص.ص ١٧١-٢٠٢.

الشعباني، منى محمد على ، (٢٠١٨)، "دور مراجعة البعد البيئي في دعم تقارير التنمية المستدامة - دراسة استكشافية في منشآت الاعمال فى البيئة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٢، العدد ٣، ص.ص ٢٥٤-٣١٦.

عباس، أحمد عادل احمد ، (٢٠١٧)، "اثر الافصاح عن التقديرات المحاسبية علي جودة التقارير المالية - دراسة تطبيقية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد ٥٤، العدد ١، ص.ص ٢٢٣-٢٤٨.

عبد الباقي، حسين سيد حسن ، (٢٠١٨)، "دراسة العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للاستثمار الاجنبي المباشر في البيئة المصرية - دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٢، عدد ٤، ص.ص ١١٣٦-١١٦٥.

عبد الله، إنتصار حسين علي ، (٢٠١٦)، "لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات و اثرها على جودة التقارير المالية - دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحوث العلمي، جامعة الرباط الوطني، المغرب.

عرفه، نصر طه حسين، مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم، (٢٠١٦)، " الافصاح عن التنمية المستدامة و جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٠، عدد ٤، ص.ص ٥١١ - ٥٤٢.

علي، جابر محمد حسن ، (٢٠١٧)، "اثر جودة التقارير المالية على كفاءة الاستثمار في الشركات المصرية المسجلة بالبورصة"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد ٥٤، العدد ١، ص.ص ١٨٧-٢٢٢.

عوض، أمال محمد محمد ، (٢٠١٧)، "تحليل وتقييم العلاقة بين الإفصاح عن الاداء البيئي والاداء المالي لأغراض التنمية المستدامة- دراسة استكشافية في منشآت الاعمال المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢١، العدد ٤، الجزء ٢، ص.ص ١٢١٦-١٢٧٦.

محمد، اسماعيل الهادي عبد الله ، عبد الرحمن، عبد الله عبد الرحمن، (٢٠١٦)، "لجان المراجعة ودورها في زيادة موثوقية التقارير المالية- دراسة ميدانية عن المصارف السودانية"، مجلة كلية التجارة العلمية، كلية التجارة، جامعة النيلين.

محمد، مؤمن فرحات السيد ، (٢٠١٦)، "تقييم اثر الإفصاح المحاسبي عن الاداء البيئي و المسؤولية الاجتماعية لدعم التنمية المستدامة في اشارة للمؤشر المصري - دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ٢٠، عدد ٤، ص.ص ١٩٤ - ٢٨١.

هلال، هدى ابراهيم احمد ، (٢٠١٨)، " دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل اثر المحاسبة البيئية على تخفيض المخاطر البيئية الناجمة عن التلوث البيئي"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٢ العدد ٢، ص.ص ٨٣٢-٨٦٣.

هلال، أسامة أحمد جمال ، (٢٠١٨)، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وملاءمتها للتطبيق في البيئة المصرية من منظور المتعاملين مع سوق المال - دراسة تحليلية وميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ٢٢، عدد ١، ص.ص ١١-٨٤.

يوسف، جمال علي محمد ، ابراهيم، غاده احمد نبيل ، (٢٠١٦)، "قياس جودة التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية واثرها على قرارات المستثمرين"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٠، العدد ٢، ص.ص ١٠٧٩-١١١٨.

- Al-Okaily, Jihad and Naueihed, Salma, (2019), "Audit committee effectiveness and family firms: impact on performance", Management Decision, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print, Emerald Publishing Limited.
- Al-Shaer, Habiba and Salama, Aly, Toms, Steven, (2017), "Audit committees and financial reporting quality Evidence from UK environmental accounting disclosures", Journal of Applied Accounting Research, Vol. 18 No. 1, pp. 2-21.
- Alzeban, Abdulaziz, (2019), "Influence of internal audit reporting line and implementing internal audit recommendations on financial reporting quality", Meditari Accountancy Research, Vol. 28 No. 1, pp. 26-50.
- Arthur, Neal, Chen, Huifa, Tang, Qingliang, (2019), "Corporate ownership concentration and financial reporting quality International evidence", Journal of Financial Reporting and Accounting, Vol. 17 No. 1, pp. 104-132
- Ashfaq, Khurram and Rui, Zhang, (2019), "Revisiting the relationship between corporate governance and corporate social and environmental disclosure practices in Pakistan", Social Responsibility Journal, Vol. 15 No. 1 2019, pp. 90-119
- Bananuka, Juma, Kadaali, Arafat Walugyo, Mukyala, Veronica, Muramuzi, Bruno and Namusobya, Zainab, (2019), "Audit committee effectiveness, isomorphic forces, managerial attitude and adoption of international financial reporting standards", Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol. 9 No. 4, pp. 502-526.
- Bananuka, Juma, Tumwebaze, Zainabu, Musimenta, Doreen and Nuwagaba, Patience, (2019), "Determinants of adoption of International Financial Reporting Standards in Ugandan

- micro finance institutions”, African Journal of Economic and Management Studies, Vol. 10 No. 3, pp. 336-355
- Chariri, Anis, Nasir, Mohammad, Januarti, Indira and Daljono, Daljono, (2019), “Determinants and consequences of environmental investment: an empirical study of Indonesian firms”, Journal of Asia Business Studies, Vol. 13 No. 3 2019, pp. 433-449
- Schneider, Thomas, and Maier, Michael, (2017), “Environmental liabilities and diversity in practice under international financial reporting standards”, Accounting, Auditing & Accountability Journal, Vol. 30 No. 2, pp. 378-403.
- Shahzad, Faisal, Ur Rehman, Ijaz, Hanif, Waqas, Asim, Ghazanfar Ali and Baig, Mushahid Hussain, (2019), “The influence of financial reporting quality and audit quality on investment efficiency Evidence from Pakistan”, International Journal of Accounting & Information Management, Vol. 27 No. 4, pp. 600-614.

**THE ROLE OF AUDIT COMMITTEES IN
INCREASING THE EFFECTIVENESS OF THE
ENVIRONMENTAL PERFORMANCE OF
INDUSTRIAL COMPANIES AND ITS REFLECTED
ON THE FINANCIAL REPORTS - AN EMPIRICAL
STUDY**

**Muhammad T.M. Hamid ⁽¹⁾; Nagwa A. E. Elsisy ⁽²⁾
and Mohamed B. A. Al Sadek⁽²⁾**

1) Post Grad. Student, Faculty of Environmental Studies and Research,
Ain Shams University 2) Faculty of commerce, Ain Shams University

ABSTRACT

The study aimed to clarify the role of audit committees in increasing the effectiveness of the environmental performance of industrial companies and its reflection on the quality of financial reports in the Egyptian Stock Exchange. Which is reflected on the quality of the financial reports through several assumptions.

The descriptive analytical approach was used in conducting the study by collecting data from its primary and secondary sources. The data was collected through a questionnaire specially prepared for this purpose, and distributed to the study population, who are workers at all administrative levels at the Ministry of Municipality and Environment in the State of Qatar. Statistical analysis program (SPSS) in data analysis and hypothesis testing.

To achieve the goal of the study, the researchers conducted an applied study to test the study's hypotheses, which were as follows: (The first hypothesis: there is no substantive relationship between the specific role and responsibilities of audit committees and the effectiveness of environmental performance), (The second hypothesis: there is no substantial impact of the effectiveness of environmental performance on achieving the quality of reports Finance), (the third hypothesis: there is no significant impact on the role of audit committees and the effectiveness of environmental performance on achieving the quality of financial reports). This is based on a sample of joint stock companies whose shares are traded on the Egyptian Stock Exchange.

The researchers concluded that the study hypotheses were negative, as the study proved the existence of a statistically significant relationship between the role of audit committees and the increase in the effectiveness of environmental performance and the reflection of the impact of this relationship on the financial reports of the Egyptian Stock Exchange. The researchers recommend that one of the important issues that should be paid attention to is linking the relationship between the role of audit committees in increasing the environmental performance of industrial companies and its reflection on the financial reports of the Egyptian Stock Exchange.

Keywords: Audit committees, environmental performance, quality of financial reports, the Egyptian Stock Exchange.

•